http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2108) السنة الثامنة - الجمعة (22) نيسان 2011

الدباغ: هذا حقنا.. ولا ينازعنا فيه أحد ◆ الجامعة العربية تفكر بموعد جديد

بغداد لن تتنازل عن القمة العربية

متابعة/ المدى

أكدت الحكومة، أمس الأول، أنها لن تتنازل عن عقد القمة العربية المقبلة في بغداد، فيما تركت موعد تحديدها إلى الإجماع العربي، مبينة أن العراق له الحق الكامل بتضييف القمة ولا ينازعه أحد عليها.

وقال وزير الدولة المتحدث الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن "الحكومة العراقية تحتفظ بكامل حقها بعقد القمة العربية المقبلة في بغداد"، مبيناً أن "العراق لا يقبل أن تعقد في أي مكان آخر".

وأضاف الدباغ "على العرب ألا يترددوا بالحضور إلى بغداد في الوقت الذي يجمعون عليه ويرونه مناسباً، والأمر متروك للإجماع العربي ليقرر ذلك".

وأكد المتحدث باسم الحكومة العراقية أن "العراق يرحب بكل المبادرات من أي طرف كانت"، مؤكداً أن "العراق يملك الحق الكامل لتضييف القمة ولن ينازعه عليه أحد".

وكان مندوب العراق الدائم لدى الجامعة العربية قيس العزاوي أعلن، أمس الأول، أن الأمانة العامة للجامعة لم تحدد موعداً لعقد القمة العربية، مؤكداً أن انعقاد القمة سيكون في بغداد بكل الأحول.

وكشف نائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن حلي، الأربعاء، عن وجود توجه لتأجيل القمة العربية المزمع عقدها ببغداد في أيار المقبل، مؤكدا أن الجامعة حددت الخامس عشر من الشهر المقبل الحالي موعداً لعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب لتحديد موعد جديد للقمة وتعيين أمين عام جديد خلفاً لعمرو موسى.

وترددت أنباء في أروقة الجامعة العربية لم تتأكد بعد بأن بعض الدول العربية ترشح الموعد الجديد لانعقاد القمة في شهر أيلول المقبل، لكن مندوب العراق الدائم السفير قيس العزاوي نفى أن تكون هناك أي مطالبات رسمية بإرجاء الموعد إلى أيلول، وقال إن العراق لم يقترح موعداً بديلاً بعد.

وبحسب ميثاق الجامعة العربية فإن الأمين العام للجامعة يجري انتخابه من قبل مؤسسة القمة العربية، والمخرج الذي تحدث عنه الأمين العام الحالي عمرو موسى قبل أيام في القاهرة قد يكون تولي نائب الأمين العام للجامعة "السفير أحمد بن حلي" مهام الأمين العام بصفة موقتة لحين انعقاد القمة العربية.

وتجمع عشرات المتظاهرين أمام مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية احتجاجاً على ترشيح مصر الدكتور مصطفى الفقي لمنصب الأمين العام للجامعة، وشارك في التظاهرة الاحتجاجية موظفون من الجامعة العربية.

وكان الفقي يشغل منصب رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية بالبرلمان المصري المنحل، كما وجهت له اتهامات بتزوير الانتخابات أمام منافسه مرشح الأخوان المسلمين جمال حشمت.

وينافس المرشح المصري على منصب الأمين العام مرشح قطر عبد الرحمن العطية الذي شغل منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي.

وكان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري طلب رسميا خلال لقائه الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، الأسبوع الماضي، عقد اجتماع استثنائي لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب بالقاهرة في الخامس من شهر أيار المقبل.

وكان الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية محمد صبيح أعلن، الأسبوع الماضي، أن الجامعة تسلمت طلبا من دول مجلس التعاون الخليجي لإلغاء عقد القمة العربية بالكامل، مؤكداً أنه يتم بحث مع الأطراف الخليجية والعراقية موضوع تأجيل القمة بالكامل أو عقدها في مكان آخر بديل غير العاصمة بغداد، فيما أشار إلى أن الطلب جاء بسبب موقف العراق المؤيد للاحتجاجات المعارضة ضد الحكومة البحرينية.

ولاقت الأحداث التي تشهدها البحرين ردود أفعال كبيرة في العراق حيث حذر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في ٢٦ من آذار الحالي، من حدوث توتر طائفي في المنطقة إثر دخول قوة من درع الجزيرة إلى البحرين، مؤكدا أن القضية أصبحت قضية سنة وشيعة، كما دعا إلى منع التدخل في شؤون المملكة الصغيرة، مشيراً إلى أن دخول قوات من دول عربية مصنفة سنية إلى جانب الحكومة السنية في البحرين وضع الشيعة أمام حالة وكأنها حشد سني ضد الشيعة.

وعلقت رئاسة مجلس النواب العراقي جلسته الـ٤٤ تضامناً مع الاحتجاجات التي تشهدها البحرين.

وخرجت في محافظات بغداد والنجف وكربلاء والديوانية وديالى تظاهرات شارك فيها المئات من المواطنين ورجال الدين للمطالبة بإخراج القوات السعودية والإماراتية من البحرين، مرددين شعارات تدين استهداف المتظاهرين العزل.

وكان من المقرر عقد القمة العربية في يوم ٢٩ آذار الماضي إلا أنه تم تأجيلها إلى يوم ١١ أيار المقبل بسبب الثورات العربية في كل من تونس ومصر، والإطاحة بنظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك، والثورات التي تشهدها حاليا كل من اليمن وليبيا إضافة إلى انتقال التوترات إلى كل من البحرين في وقت سابق، وسوريا حاليا.

ويعد انعقاد القمة العربية في العاصمة العراقية بغداد الحدث الدولي الأكبر الذي تنظمه البلاد منذ عام ٢٠٠٣، حيث شكلت أمانة بغداد لجنة لتهيئة وتأمين المتطلبات الخاصة بمؤتمر القمة العربية وتقديم الرؤى والأفكار والتحضيرات المطلوبة لتحسين وتطوير الواجهة العمرانية لمدينة بغداد، بما يتناسب مع تاريخها ومكانتها بالتنسيق مع الوزارات والجهات المختصة، فيما أكدت وزارة الداخلية العراقية أنها أعدت خطة أمنية لحماية القمة العربية تتضمن مراحل متعددة تنفذها قوات عراقية فقط.

يذكر أن العراق ضيّف القمة العربية لمرتين، بعقده القمة العربية التاسعة عام ١٩٧٨ والتي تقرر خلالها مقاطعة الشركات والمؤسسات العاملة في مصر التي تتعامل مباشرة مع إسرائيل وعدم الموافقة على اتفاقية كامب ديفيد، وكذلك بعقده القمة الـ١٢ عام ١٩٩٠ والتي شهدت توترات حادة بين العراق ودولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة اندلعت على إثرها حرب الخليج الثانية.

عطا يدعو المواطنين إلى الحيطة والحذر

عمليات بغداد: العبوات اللاصقة تزداد.. والقاعدة مفلسة

متابعة/ المدى

أكدت قيادة عمليات بغداد ارتفاع معدل الاستهداف بالعبوات اللاصقة، فيما عزت أسباب اتجاه تنظيم القاعدة نحو عمليات السطو المسلح على المصارف ومحال بيع المصوغات الذهبية إلى إفلاسه وعجزه المالي.

وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد قاسم عطا خلال مؤتمر صحفي عقد ببغداد إن "معدل الاستهداف بالعبوات اللاصقة قد سجل ارتفاعاً، وأكدنا مسبقاً أن تنظيم القاعدة بدأ بتغيير أسلوبه عبر استخدام العبوات اللاصقة، وطلبنا من المواطنين أخذ الحذر، ومن أساتذة الجامعات والمسؤولين الحكوميين أخذ الحيطة الشخصية الأمنية"، داعيا إلى "عدم إهمال الأمن الشخصي سواء من أفراد الحماية أو من المسؤولين".

وأضاف عطا "لقد حددنا مساحة عمل التنظيم، وعندما تم تنفيذ عملية سطو قبل يومين على محال لبيع المصوغات الذهبية في منطقة الأمين تمكنت القوات الأمنية وبمساعدة الأهالي من قتل أحد أفراد العصابة، وتبين أنه كان مسجوناً في سجن بوكا ويعمل لصالح تنظيم القاعدة"، مشيراً إلى أن "المبالغ التي شرقت الشهر الماضي من محال الصاغة في منطقة القاهرة خصصت لتمويل عملية مسلحة نفذت قبل يومين في منطقة القادسية".

وكان مسلحون مجهولون سطوا، الاثنين الماضي، على محال للذهب بسوق الأمين الشعبية في منطقة الأمين، شرق بغداد، وأطلقوا النار من مسدسات باتجاه أصحابها مما أدى إلى مقتل اثنين منهم، فيما اشتبك أصحاب المحال المجاورة مع المسلحين مما أسفر عن مقتل أحدهم.

وأكد عطا أن "تنظيم القاعدة يعاني حالياً من الإفلاس، لذلك يحاول الحصول على الأموال عبر عمليات السطو المسلح"، مبيناً أن "كل عملية مسلحة يقوم بها تكلفه نحو ١٠٠ ألف دولار"، حسب قوله.

وأكدت قيادة عمليات بغداد، في ١٧ نيسان الجاري، أن لا خيار أمام القوات الأمنية العراقية سوى التصدي للمسؤولية بعد انسحاب القوات الأميركية من البلاد.

يذكر أن العاصمة بغداد وعدداً من المحافظات الأخرى تشهد منذ شهر آذار المنصرم تصعيداً بأعمال العنف التي أودت بحياة العشرات بينهم عدد من الضباط ومسؤولين حكوميون، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة سياسية تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وعدم الاتفاق على أسماء الوزراء الذين سيتولون إدارة الوزارات الأمنية حتى الآن، فيما جدد رئيس الوزراء نوري المالكي في السابع من نيسان الجاري تأكيده أن العراق يعد الأكثر استقراراً وأمناً في المنطقة.

النفط يعود إلى عملية "حرية العراق"

متابعة/ المدى

تثارُ في الأوساط السياسية والإعلامية الغربية بين حين وآخر نقاشات في شأن أسباب نشوء التحالفُ الدولي الذي شنّ في ٢٠٠٣ أكبر عملية عسكرية منذ الحرب العالمية الثانية لإطاحة نظام صدام.

وفي هذا السياق، يشير محللون وأكاديميون وسياسيون إلى عامل النفط الذي يتوفّرُ العراق على احتياطات هائلة منه باعتباره واحداً من هذه الأسباب إلى جانب إسقاط واحد من أعتى الأنظمة الاستبدادية في التاريخ.

ومن أحدث ما طالعَنا به الإعلام الغربي عن هذا الموضوع ما بَدَأت بنشره صحيفة إندبندنت البريطانية وتواصل نشرَه الأربعاء في مقالَيْن يشيران إلى الاهتمام الذي أبدَته إحدى الشركات النفطية العملاقة بعملية التحالف الدولي المسماة "حرية العراق" وذلك قبل بضعة شهور من تنفيذها في عام ٢٠٠٣ وقالت الصحيفة في مقالها الرئيسي.

إنه على الرغم من نفي رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير أي صلة لاحتياطيات النفط العراقية أثناء الفترة الزمنية التي جرى فيها التخطيط لعملية الغزو إلا أن وثائق اطّلعت عليها (إندبندنت) تشير إلى أن شركة (بي. بي) البريطانية ناقشت هذا الموضوع مع المسؤولين الحكوميين بقدر كبير من التفصيل في أواخر عام ٢٠٠٢. "بَل أنها كانت تضغط من أجل الحصول على حصة من الغنائم في أعقاب تغيير النظام في العراق"، على حد تعبير الصحيفة اللندنية.

ووصَفت (إندبندنت) ما تضَمّنته الوثائق بأنها "اكتشاف مهم لكونه يلقي بظلال الشك على ادعاء بلير بأن حكومته لم تكن طرفاً مهتماً فيما يتعلق بمسألة ثروة العراق النفطية"، بحسب تعبيرها. وأضافت الصحيفة أن اللجنة البريطانية المكلفة بالتحقيق العلني في حرب العراق، والتي يرأسها السير جون تشيلكوت، لم تطّلع على هذه الوثائق مُقترحةً أن تدرس ما احتوَته من معلومات جديدة لكي تتوصل تحقيقاتها إلى استنتاجات ذات مصداقية، على حد وصف (إندبندنت).

وفي مقال الثلاثاء، أشار الكاتب باتريك كوكبرن إلى ما تؤكده الوثائق من اهتمام بالغ لشركات النفط العالمية "في ما يحدث بالعراق لأنه يحتوي على بعض من أكبر حقول النفط غير المستغَلة في العالم"، بحسب تعبيره.

وتُذكّرُ هذه المقالات الصادرة في بريطانيا الآن بما كان الاقتصادي الأميركي الشهير آلان غرينسبان الذي تولى رئاسة الاحتياطي الفدرالي (أي البنك المركزي الأميركي) بين عامَيْ ١٩٨٧ و٢٠٠٦ قالهُ في مذكراته المنشورة عام ٢٠٠٧ وفي عدة مقابلات صحفية وتلفزيونية آنذاك بأن "النفط هو من الأسباب الرئيسية في شن الحرب على العراق"، على حد تعبيره.

وفي تعليقه على ما تنشره الصحيفة اللندنية البارزة، قال الخبير الاقتصادي اللبناني الدكتور إيلي يشوعي "أنْ نقول إن الدول الغربية لا مطامع لها في منطقة الشرق الأوسط وفي بعض الدول العربية النفطية نكون نتكلم عن أوهام إذ أن العالم الغربي الصناعي ذا التكنولوجيا المتطورة هو عالم غير نفطي وبالتالي يحتاج إلى هذه المادة الحيوية جداً من أجل أن يستمر فعلا في عمليات الإنتاج وفي صيانة التكنولوجيا المتطورة التي توصل إليها....وهو يريد أن يؤمّن انتقالاً سلساً من الحضارة التقليدية للنفط إلى حضارة جديدة هي حضارة الطاقات البديلة.

السفير العراقي إلى ليبيا: البحث عن تسوية لإنهاء الأزمة

النوايا الحسنة: الجاليات العراقية تعاني الفقر

متابعة/ المدى

كشف سفير النوايا الحسنة في الأمم المتحدة حازم الجبوري، أمس الخميس، عن زيارة قريبة يقوم بها على رأس وفد من المستثمرين العرب والأجانب إلى بغداد بهدف تنمية الاستثمار العراقي، لافتاً إلى وجود مؤشرات إيجابية على نجاح مبادرة السلام لإنهاء الأزمة الليبية.

وقال الجبوري، الذي يتولى منصب نائب المدير العام للمجلس العربي الأفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تصريح لوكالة السومرية نيوز إنه "سيزور بغداد قريباً على رأس وفد من المستثمرين العرب والأجانب"، مشيراً إلى أن "الحكومة العراقية رحبت بالمبادرة وأبدت استعدادها لتقديم كافة المساعدات والتسهيلات الممكنة للبدء في تنفيذ المشاريع الاستثمارية".

وتوقع الجبوري أن "تسهم هذه الاستثمارات التي وصفها بالكبرى في دعم خطط التنمية العراقية، فضلاً عن تنمية قطاعات قائدة للنمو".

من جهة أخرى، أكد الجبوري أن "الجاليات العراقية في الدول العربية تعاني من مشاكل مادية ضخمة، وضيق المعيشة"، لافتاً إلى "وجود مساع لبحث القضية مع الحكومة العراقية بهدف تذليل جميع المشاكل والصعوبات".

وحذر الجبوري من "خطورة الأوضاع التي يعيشها الطلاب اللاجئين في مصر، خصوصاً أنهم غير قادرين على دفع التكاليف المدرسية"، مضيفاً أن "هناك سلسلة تبرعات لهؤلاء الطلاب كي لا يحرموا من التعليم".

وبخصوص زيارته المرتقبة إلى ليبيا وتقديم مبادرته للصلح بين طرفي النزاع فيها، أكد كسفير للنوايا الحسنة أن "الزيارة تشمل أيضاً مقر حكم العقيد الليبي معمر القذافي، وبنغازي، ومقر المجلس الوطني الانتقالي الليبي المؤقت الذي توافق عليه الثوار الليبيون كقيادة للثورة".

يذكر أن المجلس الوطني الانتقالي الليبي تشكل، في الـ٢٧ من شباط الماضي، أثناء اندلاع الثورة الشعبية الليبية والمعروفة بثورة ١٧ فبراير والتي انطلقت في عدة مناطق في الـ١٧ من الشهر نفسه، مطالبة برحيل الزعيم الليبي معمر القذافي، وتم اختيار وزير العدل المنشق عن النظام مصطفى عبد الجليل رئيساً للمجلس فيما اختير عبد الحفيظ عبد القادر غوقة نائباً له و متحدثاً رسمياً باسم المجلس، بناء على التوافق بين المجالس البلدية في مختلف المناطق المنتفضة.

واعترفت فرنسا، في العاشر من آذار المنصرم، بالمجلس الانتقالي الليبي كممثل وحيد للشعب الليبي، عقب لقاء جمع مبعوثين للمجلس مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في باريس، وهو ما يجعلها أول بلد يعترف بهذا المجلس، كما اعترفت قطر، في الثامن والعشرين من شهر آذار الماضي، بالمجلس ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الليبي، لتكون بذلك الدولة العربية الأولى والثانية عالمياً بعد فرنسا.

وشدد الجبوري على "أهمية مبادرة السلام كمحاولة جديدة للوساطة وإحلال الاستقرار في ليبيا"، مؤكداً "أننا كوسطاء لا نتحيز لأي طرف على حساب الآخر، لكن نسعى إلى جمع الأشقاء الليبيين إلى طاولة المفاوضات، كما نحن مستعدون للالتزام بمنح الضمانات الدولية الكفيلة لإنجاح المبادرة".

وذكر الجبوري أن "الوفد طرح مشروع السلام الليبي على مسؤولي جامعة الدول العربية، فيما أعرب نائب الأمين العام السفير أحمد بن حلي عن استعداد الجامعة الكامل لتقديم الدعم والمساندة لإنجاح المبادرة". وأشار الجبوري إلى "وجود مؤشرات إيجابية على موافقة القذافي والثوار على المبادرة"، موضحاً أن "وفد المجلس التقى مبعوثة العقيد معمر القذافي التي أبدت استعداداً تاماً للتجاوب، كما أن هناك مؤشرات مماثلة من جانب المجلس الانتقالي".

وأضاف سفير النوايا الحسنة أن "هناك عدداً من المبادرات الأخرى التي تهدف إلى تقديم الدعم الإنساني للشعب الليبي، وهي عبارة عن إغاثات طبية وغذائية"، لافتاً إلى أن "المجلس ينتظر حالياً موافقة حلف الناتو لإرسال المساعدات إلى كل من طرابلس وبنغازي".

ووصل سفير النوايا الحسنة بالأمم المتحدة ونائب المدير العام للمجلس العربي الأفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العراقي حازم الجبوري، أمس الأربعاء، إلى العاصمة المصرية القاهرة تمهيدا للانتقال إلى ليبيا لطرح مبادرة جديدة للسلام والصلح بين أطرف النزاع.

وتتعرض ليبيا منذ الـ١٩ من آذار الحالي، إلى هجوم عسكري بالطائرات تشارك فيه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لإجبار زعيم النظام الحاكم منذ أكثر من أربعين عاماً العقيد معمر ألقذافي على التنحي عن السلطة بعد المصادمات المسلحة التي شهدتها البلاد في الفترة الأخيرة وانحسار نفوذ القذافي وسلطته العسكرية في أجزاء محدودة من البلاد.

وصوتت غالبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، منتصف شهر آذار الحالي، لصالح القرار رقم ١٩٧٣ القاضي بفرض الحظر الجوي على ليبيا، فقد صوتت عشر دول لصالح القرار، فيما امتنعت خمس عن التصويت، بينها روسيا وألمانيا والصين. وينص القرار على حظر كل رحلات الطيران فوق الأراضي الليبية مع استثناء رحلات الإمدادات الإنسانية، ويطالب الدول بعدم السماح لأي طائرة ليبية بالهبوط أو الإقلاع من أراضيها، كما يدعو إلى وقف إطلاق النار واتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المدنيين في ليبيا، كما يطالب جميع دول العالم باتخاذ الإجراءات الضرورية لفرض الالتزام بهذا القرار والتنسيق في ما بينها ومع الأمين العام للأمم المتحدة لضمان تنفيذه، ويشير القرار إلى أن التجميد المفروض على الأصول ينطبق على كل الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية التي يمتلكها أو يديرها نظام القذافي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أراضي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وكان مجلس الأمن الدولي أصدر في جلسة خاصة عقدها في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، نهاية الشهر الماضي، قراراً بفرض عقوبات على معمر ألقذافي منها منعه من السفر هو وأسرته وعشرة من أقرب مساعديه، وتجميد أرصدته مع خمسة من أفراد أسرته، كما وافق المجلس، في قرار حصل على موافقة جماعية من الدول الأعضاء، وعددها ١٥ منها الدول الدائمة العضوية، على إحالة كبار المسؤولين في النظام الليبي وعلى رأسهم العقيد القذافي إلى محكمة العدل الدولية للتحقيق في ما قيل عن وقوع جرائم ضد الإنسانية، إضافة إلى حظر استيراد السلاح. وتشهد المنطقة العربية، منذ منتصف كانون الثاني الماضي، احتجاجات عاصفة أسفرت حتى الآن عن تغيير نظامي الحكم في تونس ومصر، واضطرابات كبيرة تهدد بالإطاحة بالسلطات الحاكمة في ليبيا، واليمن، والبحرين وسوريا وغيرها.